الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.8

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

Distr.: General
6 January 2009
Arabic
Original: English

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠.

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد مايور | (هولندا) |
| لاحقا: | السيد مرغاريان (نائب الرئيس) | (أرمينيا) |
| لاحقا: | السيد مايور (الرئيس) | (هولندا) |

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

(أ) النهوض بالمرأة

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-54643 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ٥٦ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة** (A/63/38 و A/63/222 و A/63/215)

(أ) **النهوض بالمرأة** (A/63/214 و A/63/216 و A/63/364 و A/63/205)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (A/63/217)

١ - **السيدة مايانيا** (الأمين العام المساعد، المستشار الخاص للأمين العام للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة): قالت إن وقوع الأزمات الاقتصادية والسياسية معا في الوقت الراهن، وما يرافقها من كوارث طبيعية والاحترار العالمي، سيؤثر تأثيرا سلبيا على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، بما فيها هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. غير أن العالم يمر أيضا بفترة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقتضي القيام بعمل خلاق، والأهم من ذلك القيام بعمل تعاوني. والإصلاح الديمقراطي يثبت أقدامه بشكل متزايد. وقد أدى تحسن أسلوب الحكم والإدارة الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية إلى نشوء بيئة تمكينية لحشد الموارد الداخلية والخارجية على السواء. وتحقق تقدم كبير في القضاء على الفقر والجوع، وتطبيق استراتيجيات تعاونية فعالة لمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. كما أن التقدم في تعزيز الثورة الخضراء في أفريقيا، وتحسين الرعاية في مجال التوليد، وتحسين تعليم الفتيات، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة، وإنشاء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص، والدور المتزايد النشاط الذي يقوم به المجتمع المدني، أنقذت كلها حياة الملايين من الناس، وجعلت العالم أكثر أمنا ورخاء.

٢ - وأضافت أن التركيز على المساءلة المتبادلة يعزز التعاون الدولي. وبنفس هذه الروح من التعاون والمساءلة، يجب على البلدان النامية أن تنفذ سياسات داخلية سليمة لتحقيق أهدافها الإنمائية، ويجب على المانحين الوفاء بالتزاماتهم بدعم البلدان النامية، ويجب بالمثل على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني النهوض بالتنمية، فيما يتعلق أيضا بالمرأة. ففي عالم يتصف بالعولمة والترابط المتزايد، أصبح القيام بعمل جماعي ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن يكون هناك تحول في التفكير بهدف استخدام الموارد غير المستغلة لأكثر من نصف سكان العالم ممن استبعدوا من التنمية والأمن الدوليين، وذلك من خلال رفض أي فكره تحرم المرأة من المشاركة الكاملة في كل مرحلة من مراحل عملية التنمية والسلام.

٣ - ومضت تقول إن المجتمع الدولي في حاجة إلى آليات متطورة للتعامل مع الأزمات. فالدول الأعضاء أعلنت عن مبادرات بعدة بلايين من الدولارات لمساعدة مؤسساتها المالية. وبالتأكيد فإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية لا تستحق اهتماما أقل. فمثل هذا العمل المنسق من شأنه أن يعود بالنفع على البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتوفر الأمم إطارا للتنسيق العالمي وكانت في طليعة الجهود العالمية الأخيرة لمواجهة التحديات وتعزيز المساءلة المتبادلة، والعمل الجماعي والشمولية.

٤ - وتابعت تقول إن الشعور القوي بالالتزام الذي ظهر في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا في المناسبة التشاركية حول موضوع ''المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: شرط ضروري لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥''، التي انعقدت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كانت حدثا يدعو للتفاؤل، وأظهرت أنه بالالتزام والرؤية المشتركة والشراكات القوية يمكن التغلب على العقبات. ولكنها أعربت عن قلقها لأنه

بالرغم من التقدم الذي تحقق فإن أكثر من ٥٥ في المائة من الأطفال الذين لا ينتظمون في المدارس هم من الفتيات، ولأن ثلثي النساء تقريبا في العالم النامي يعملون كعاملات في الأسرة بدون أجر، ولأن معظم النساء المتعلمات والمؤهلات يعملن في وظائف متدنية المكانة، ويواجهن حواجز أمام الترقية. وذكرت أن الاستعراض الرفيع المستوى للأهداف الإنمائية للألفية يبدو أنه ركز بدرجة أقل على الهدف ٣، وهو النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعت إلى التركيز بدرجة أكبر على هذا الهدف الذي لا يعد قيّما في حد ذاته فحسب، بل يمثل أيضا وسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى.

٥ - وتابعت تقول إنه على المستوى القطري، فإن المبادرات المتخذة على صعيد السياسة العامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتعثر في الغالب بسبب نقص الموارد. وإذا كانت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعتبران حقا من الأمور الحيوية للتنمية فيجب إيلاء اهتمام أكبر وموارد أكثر لهما. وينبغي أن يوضح ذلك مؤتمر المتابعة الدولي المرتقب لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وبالرغم من الطلب الزائد على الموارد لتنفيذ الالتزامات المعلنة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، فإن الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الصادرة عن لجنة وضع المرأة (E/CN.6/2008/L.8) توفر إرشادات بشأن سبل مبتكرة لزيادة التمويل الموجه للقضايا الجنسانية. ويجب عدم السماح للأزمة المالية الراهنة بتعطيل العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها المساواة بين الجنسين.

٦ - وتابعت تقول إن عام ٢٠٠٨ يوافق الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وما زال هناك الكثير مما يجب فعله لتحويل الحقوق العالمية التي لا تتجزأ إلى حقيقة ملموسة لجميع النساء والرجال، ولا يمكن لأي بلد الإدعاء بأنه قضى على التمييز ضد المرأة. ويجب حمل رسالة الإعلان العالمي إلى كل منطقة من العالم لجعل حقوق المرأة واقعا فعليا. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم عمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٧ - وأردفت تقول إن العنف ضد المرأة، وهو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا وقسوة، يحتل الآن مكانا متقدما على جدول الأعمال الدولي. وأعربت عن ترحيبها بإطلاق حملة الأمين العام بعنوان ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة'' في شباط/فبراير ٢٠٠٨، خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة. وقد دعا الأمين العام الدول إلى سن تشريع للقضاء على العنف ضد المرأة، وهي لذلك ترحب باعتماد جمهورية سان مارينو للقانون رقم ٩٧ بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف الجنساني والقضاء عليهما، وبإعلان حكومة البرازيل اليوم السادس من كانون الأول/ديسمبر يوما وطنيا للقضاء على العنف ضد المرأة، وقرارها استضافة ندوة عالمية حول إشراك الرجال والأولاد في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٨ - واستدركت قائلة إن العنف ضد المرأة مستمر مع ذلك بلا هوادة، إذ أنه يحدث في جميع البلدان في كل مراحل التنمية. وتتأثر حقوق النساء والفتيات بشكل جائر بحالات النزاع والطوارئ ويواجهن خطر العنف الجنسي بدرجة مرتفعة. فالعنف الذي يتعرض له النساء والفتيات في حالات النزاع يولد أنماطا من العنف تعيق التعافي لسنوات عديدة. ومعظم ضحايا الاتجار بالأشخاص هم من النساء. ويعجّل العنف ضد المرأة من انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. ولذلك، يجب على جميع أصحاب المصلحة القيام بمزيد من الأعمال لإنهاء العنف ضد المرأة. وحثت الدول الأعضاء على دعم حملة الأمين العام.

٩ - وذكرت أن المرأة تحقق مكاسب ببطء في الحياة السياسية والحياة العامة وفي القطاع الخاص. وقد وصلت النسبة العالمية للنائبات في البرلمان إلى ١٨ في المائة. وتشكل النائبات في برلمان رواندا أغلبية، وكذلك الحال في السويد وفنلندا والأرجنتين. وازدادت نسبة الدول التي بها نائبات في البرلمان من ٢٥ من المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٣٥ في المائة في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن المرأة غائبة إلى حد كبير في أعلى مستويات الحكومة: فلا يوجد سوى ١١ رئيسة دولة، وتحتل المرأة ١٦ في المائة فقط من المناصب الوزارية، ووصلت ثلاثة بلدان فقط، هي فنلندا والنرويج وغرينادا، إلى المناصفة بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية أو تجاوزتها.

١٠ - ومضت تقول إن التقدم داخل المنظمة لتحسين تمثيل المرأة في المستويات الفنية ومستويات صنع السياسات، أبطأ مما كان متوقعا: فنسبة النساء في الوظائف الفنية والعليا تبلغ ٣٨,٤ في المائة، وهو ما يمثل تحسنا بنسبة ٣ في المائة فقط في ١٠ سنوات تقريبا، وزادت نسبة النساء في الأمانة العامة من ٣٧,٤ في المائة إلى ٣٧,٦ في المائة فقط بين تموز/يوليه ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبناء عليه، فإن الأمين العام يتخذ خطوات لتصحيح أوجه القصور هذه بإنشاء آليات على مستوى الإدارة العليا، وإضافة مؤشرات جنسانية في تقييم أداء المديرين.

١١ - وأردفت تقول إن المنظمة اتخذت خطوات، خلال السنة الماضية، لتعزيز تعميم المنظور الجنساني. وتواصل الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي تمثل ما يزيد على ثلاثين هيئة، قيادة العمل المنسق الذي تقوم به الأمم المتحدة بشأن مسائل الجنسانية. وقد اعتمدت الشبكة مشروع معايير بخصوص سياسة جنسانية تشمل المنظومة بأكملها، ومؤشرات أداء للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعاونت الشبكة أيضا على نحو وثيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنتها المعنية بالمساعدة الإنمائية من خلال شبكة لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين. وقد ناقشت الشبكتان في آخر حلقة عمل عقدت في باريس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أهمية التنسيق بين الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف تعزيز جهود المساواة بين الجنسين في البلدان الشريكة.

١٢ - وأشارت إلى أنه خلال عملية المتابعة الاستشارية للجمعية العامة بشأن الاتساق على مستوى المنظومة، تلقى المندوبون معلومات عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة إلى معلومات عن أربعة بدائل مؤسسية لتعزيز جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، وقد أعدت هذه المعلومات بعد جهود تعاونية مكثفة بين الوكالات وبالتشاور الواسع النطاق مع المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، طلب القرار ٢٧٧/٦٢، الصادر عن الجمعية العامة، من الأمين العام أن يعد دراسة لهذه البدائل. وسوف يسترشد إعداد هذه الدراسة بآراء الدول الأعضاء المعرب عنها في المشاورات غير الرسمية، مع التركيز بوجه خاص على خيار ''الكيان المركب''.

١٣ - وقالت إن على الجمعية العامة أن تجد في دورتها الحالية وسائل مبتكرة للقيام بعمل يتسم بمزيد من السرعة والفعالية والتنسيق لتعزيز وضع نساء العالم، تمشيا مع الالتزامات المعلنة في بيجين وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتعهدت بالتعاون الكامل مع هذه الجهود من جانب مكتبها، وشعبة النهوض بالمرأة، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وقالت إنها تتطلع إلى الحصول على الإرشاد من الوفود.

١٤ - **السيدة هنّان** (مدير شعبة النهوض بالمرأة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إن زخم العمل بشأن العنف ضد المرأة قد شهد تسارعا كبيرا منذ دعوة الجمعية العامة إلى العمل في قرارها ١٤٣/٦١. ويتضح ذلك من الإسهامات المقدمة في التقارير الثلاثة ذات الصلة المعروضة حاليا على اللجنة. فتقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/63/214) يستند إلى إسهامات من ٤٤ دولة، علما بأن ١٠ إسهامات أخرى جاءت بعد الانتهاء من إعداد التقرير. وتؤكد المعلومات الواردة الحاجة إلى اتباع نهج شامل، يقوم على أساس إطار وطني قوي لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويركز التقرير على الحاجة إلى تشريعات شاملة ملائمة، بما في ذلك إجراءات وقائية، ويبرز الحاجة إلى وضع خطط عمل وطنية، وتدبير موارد وافية، وقيادة على أعلى المستويات، وتقييم منتظم لتأثير الإجراءات المعتمدة.

١٥ - وأضافت أن عدة هيئات حكومية دولية استجابت لدعوة الأمين العام إلى مناقشة مسألة العنف ضد المرأة في إطار ولايات كل منها، أو أنها ستفعل ذلك. ومثال ذلك أن اللجنة الإحصائية تقوم بإعداد مؤشرات عن العنف ضد المرأة، وأن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية شرعت في إجراء استعراض لاستراتيجياتها وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد المرأة. وقُدم تقرير عن الجديد في الأنشطة الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في منظومة الأمم المتحدة إلى لجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠٠٨، ويوجد تقرير محدّث في قاعة اللجنة حاليا. وستُقدم معلومات أخرى إلى لجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٦ - ثم انتقلت إلى تقرير الأمين العام بشأن الاتجار بالنساء والفتيات (A/63/215)، فقالت إن ٤٠ مساهمة قُدمت، وتم تسلم ١٥ مساهمة أخرى بعد الانتهاء من إعداد التقرير. وقد اتخذت الدول الأعضاء تدابير موسعة لمنع الاتجار بالنساء والفتيات. وأدت المناقشة المواضيعية بشأن الاتجار بالأشخاص، التي عقدتها الجمعية العامة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى نشوء زخم جديد بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لتعزيز التعاون وتنفيذ الاتفاقات الدولية. وزادت هيئات الأمم المتحدة من جهودها وعززت التنسيق والشراكات. وقد دعا التقرير إلى اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات ويأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني وذلك إزاء الاتجار بالنساء والأطفال.

١٧ - وتابعت تقول إن تقرير الأمين العام بشأن القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك في حالات النزاع وما يتصل بها من حالات (A/63/216) تلقى مساهمات من ٢٩ دولة و ١٦ هيئة في منظومة الأمم المتحدة، وجاءت ثماني مساهمات بعد الانتهاء من إعداد التقرير. وقد أشار التقرير إلى الإطار القانوني والسياساتي الدولي القائم حاليا من أجل القضاء على العنف الجنسي وقدم موجزا للتدابير المتخذة على المستوى الوطني. وبالمثل، ألقت هيئات الأمم المتحدة الضوء على جهودها المبذولة للتصدي لمشكلة الاغتصاب. وخلص التقرير إلى أن القضاء على الاغتصاب والعنف الجنسي يشكل جزءا من نهج شامل تتبعه الدول في التصدي للعنف ضد المرأة.

١٨ - وأردفت قائلة إن شعبة النهوض بالمرأة تواصل توسيع جهودها للقضاء على العنف ضد المرأة كجزء من إسهامها في حملة الأمين العام المعنونة ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''. وتقوم الشعبة بإنشاء قاعدة بيانات عن العنف ضد المرأة عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ ووزعت على الدول الأعضاء استبيانا إعلاميا سيتاح قريبا بجميع اللغات الرسمية، ووزعت على الوفود أيضا نشرة عن قاعدة البيانات. وسوف يعلن بدء العمل بقاعدة البيانات في الدورة الثالثة والخمسين للجنة

وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصدار العدد الأول من الرسالة الإخبارية بشأن العنف ضد المرأة والمعنونة ''Words to action'' ''الانتقال من الكلام إلى العمل''، وستصبح هذه الرسالة الإخبارية نشرة إلكترونية فصلية. وقامت الشعبة أيضا بتوسيع صفحتها الشبكية بشأن العنف ضد المرأة.

١٩ - ثم تطرقت إلى تقرير الأمين العام بشأن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان وخطة عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/63/217)، فقالت إن التقرير أظهر أن المنظورات الجنسانية تحتل موقعا مرموقا في مجالات حقوق الإنسان ولكنها تحتل موقعا أدنى فيما يتعلق بالمسائل القانونية والاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فقد أحرز تقدم كبير في مجالي دور المرأة وفي التنمية والقضاء على العنف ضد المرأة.

٢٠ - وأضافت تقول إن هناك حاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام المستمر للمسائل الجنسانية من جانب اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي لم يدرج سوى ثلاث منها، بالإضافة إلى لجنة وضع المرأة، منظورات المساواة بين الجنسين في نتائجها. ومن شأن زيادة التعاون مع اللجنة أن يسرع من إحراز التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويحتوي التقرير على عدد من التوصيات حول زيادة الاهتمام المستمر بالأبعاد الجنسانية لكل المسائل، ويؤكد الدور المهم للجنة وضع المرأة في تقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء على الصعيد الوطني.

٢١ - واسترعت انتباه اللجنة الثالثة إلى الاحتفال باليوم الدولي الأول للمرأة الريفية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٦/٦٢، والذي سيوافق إصدار النشرة الجديدة المعنونة ''المرأة في عام ٢٠٠٠ وما بعده: المرأة الريفية في عالم متغير: الفرص والتحديات''. وسيعقد هذا الاحتفال أيضا في اليوم السابق مباشرة للاحتفال بيوم الغذاء العالمي الذي سيركز على الأمن الغذائي وتحديات تغير المناخ والتنوع.

٢٢ - واختتمت كلامها قائلة إن الجمعية العامة تؤدي دورا حاسما في زيادة الاهتمام بالمسائل الجنسانية لدى إعداد السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني، كما تواصل اللجنة الثالثة إظهار التزامها بالمساواة بين الجنسين. وينبغي للجان الرئيسية الأخرى أن تعمل على نفس المنوال لضمان التنفيذ الكامل والفعال لنتائج مؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وتقف شعبة النهوض بالمرأة على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول الأعضاء في بلوغ هذا الهدف.

٢٣ - **السيدة ألبيردي** (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن الصندوق يهتدي في عمله بخطط استراتيجية مدتها أربع سنوات. ويستعرض تقرير أنشطة الصندوق (A/63/205) النتائج المحققة في سياق إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويركز على المجالات الرئيسية المستهدفة للخطة وهي: الحد من تأنيث الفقر، والإقصاء، وتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار الحوكمة الديمقراطية، والتعمير بعد انتهاء النزاع، وإنهاء العنف الموجه ضد المرأة، وكبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودحره.

٢٤ - وأضافت أن الدول الأعضاء هي الآن في منتصف الطريق نحو الموعد المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، وفي منتصف الطريق بين المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عقد في أكرا ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. كما أن مدى الأعمال وحجم الموارد التي تحشد

لتحقيق المساواة بين الجنسين من المؤشرات الرئيسية للمساءلة عن تنفيذ الالتزامات المعلنة.

٢٥ - وتابعت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدأ ينادي في عام ٢٠٠٧ باستعمال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني من أجل تتبع تدفقات الموارد الداخلية والخارجية في إطار جدول أعمال فعالية المعونة، ويشارك الصندوق مع المفوضية الأوروبية للتشجيع على استعمال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، كأداة لبناء المزيد من المساءلة عن تحقيق النتائج من زاوية المساواة بين الجنسين والتنمية.

٢٦ - وذكرت أنه من العلامات البارزة للتقدم في تعزيز المساءلة المؤسسية هو أن كثيرا من المؤسسات المهمة قد وضع في عام ٢٠٠٨ مسائل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في رتبة أعلى على جدول أعمال كل منها. وأحد أمثلة ذلك اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) لإنهاء العنف الجنسي في مناطق الصراع. والمجلس الآن لديه ولاية واضحة للتدخل من أجل منع العنف الجنسي كما طلب تقريرا شاملا من الأمين العام عن التنفيذ وعن استراتيجيات لتحسين تدفق المعلومات إلى المجلس.

٢٧ - وتابعت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يقوم، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، بإدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ودعا قرارا الجمعية العامة ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ بشأن العنف ضد المرأة إلى إعطاء مزيد من الاهتمام والموارد للصندوق الاستئماني. وقد زادت التبرعات المقدمة لهذا الصندوق بمقدار أربعة أضعاف بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، مما مكنه من زيادة حجم المنح المقدمة للحكومات ولمنظمات المجتمع المدني، فضلا عن دعم تعاون أقوى بين الشركاء الوطنيين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في الجهود الرامية للتصدي للعنف ضد المرأة.

٢٨ - وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدأ في عام ٢٠٠٧ برنامجا متعدد الأقاليم للدعوة إلى المساواة بين الجنسين في المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية وفعالية المعونة. وقد أسهمت المشاورات الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين وفعالية المعونة في إنشاء قاعدة أوسع نطاقا للمعارف بشأن المساواة بين الجنسين وفعالية المعونة. كما أن التحول المتزايد إلى نُهج مبنية على البرامج في إطار جدول الأعمال الخاص بفعالية المعونة يوفر آليات جديدة لدعم أولويات المساواة بين الجنسين، مثل ''الصندوق المشترك للتبرعات بشأن الجنسانية والحوكمة'' في كينيا.

٢٩ - وأردفت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سيواصل في الأشهر القادمة دعم الداعين إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشريكة التابعة للأمم المتحدة لتعزيز التنفيذ والمساءلة بشأن التزامات المساواة بين الجنسين في سياق تمويل التنمية، ومستثمرا في ذلك نتائج المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي طلب من الأمم المتحدة أن تزود الحكومات والمجتمع المدني بوسائل بناء القدرات. والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة. وكما جاء ذكره في الاستنتاجات المتفق عليها، فإن الاستثمار في المرأة والفتاة له تأثير مضاعف على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد، كما أن زيادة تمكين المرأة اقتصاديا أمر حيوي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - ومضت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في دعمه لحملة الأمين العام المعنونة ''متحدون من

أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، يحشد جهوده لكي يصبح إنهاء العنف ضد المرأة معترفا به كجزء أساسي من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعبيرا عن تأييد تلك الحملة، سيقدم الصندوق إلى الأمين العام، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يوافق اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، التوقيعات المجمعة من خلال حملة الصندوق الخاصة تحت شعار ''قل لا للعنف ضد المرأة''.

٣١ - واختتمت قائلة إنه بينما تعزز الأمم المتحدة جهودها لجمع الدول معا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هناك حاجة إلى المزيد من الاتساق والتنسيق لتمكينها من الاستمرار في تقديم الدعم الشامل والمنسق للدول، حتى تحقق النجاح في التصدي للأولويات الوطنية من أجل التنمية والمساواة بين الجنسين. وقد رحبت الدول الأعضاء بورقة نائبة الأمين العام المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ حول الخيارات المؤسسية لتعزيز العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وطلبت من الأمين العام أن يقدم ورقة تفصيلية حول طرائق العمل مع التركيز بوجه خاص على خيار ''الكيان المركب''.

٣٢ - **السيدة براح** (الجزائر): استرعت انتباه اللجنة إلى الفقرة ٣٤ من الوثيقة A/63/214 التي قالت إنها تحتوي على تحريفات غير مقبولة لتقرير بلدها إلى الأمانة العامة بشأن تنفيذها للقرار ١٤٣/٦١. فقد استخدمت الأمانة العامة عبارة ''النساء الواقعات ضحية للعنف في النزاعات المسلحة'' بدلا من العبارة التي استعملتها الجزائر وهي ''النساء الواقعات ضحية لعنف الإرهاب''. كما أن العبارة التي استخدمتها الجزائر وهي ''جميع المسؤولين المحليين'' (”ensemble de responsables locaux“ في النص الأصلي باللغة الفرنسية) استعيض عنها بعبارة ''ضباط الشرطة'' (”policiers“). وقد أبلغت الجزائر الأمانة العامة أنها ينبغي أن تصدر تصويبا لتصحيح هذه التحريفات أو أن تقدم تعليلا لموقفها. وطلبت أن تسجل تعليقاتها في المحضر الموجز للجلسة.

٣٣ - **السيد سعيد** (السودان): تساءل عن السبب في بطء التقدم في تحسين تمثيل المرأة في الفئة الفنية والفئات العليا بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وعن كيفية التغلب على العقبات. وطلب أيضا معلومات عن النسبة المئوية للنساء من البلدان النامية الممثلة واقترح إدراج الرقم في تقارير الأمين العام مستقبلا.

٣٤ - وأضاف أن وفد بلده يود أيضا أن يعرف سبب عدم الإشارة في تقارير الأمين العام إلى ''النساء تحت الاحتلال الأجنبي'' بالرغم من وجود مثل هذه الإشارات في كثير من القرارات بشأن موضوع العنف ضد المرأة. وشجع الدول في ختام كلمته على أن تدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وأكد على الحاجة إلى زيادة الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمرأة وتمكين المرأة.

٣٥ - **السيدة سباغ** (شيلي): أعربت عن رغبتها في الاستماع إلى آراء الأمين العام المساعد فيما يتعلق ببطء التقدم في تحقيق التوازن الجنساني بنسبة ٥٠/٥٠ بين موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يعرب عن تقديره للنشرة الإخبارية بشأن العنف ضد المرأة التي تصدرها شعبة النهوض بالمرأة، ويعرب عن أمله في أن تستمر هذه المبادرة. وسألت أيضا عن التقدم المحقق بالتحديد في حملة الأمين العام التي تحمل شعار: ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''.

٣٦ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/63/214) موجهة فقط إلى الدول الأعضاء بينما كان يجب أن توجه أيضا إلى سلطات الاحتلال. وقد شدد التقرير، في

الفقرة ٧٥، على الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز الجهود لدراسة تأثير القواعد والتشريعات. ولاحظت أن دولة إسرائيل لم تقدم أي إحصاءات عن النساء في الأراضي المحتلة.

٣٧ - وتابعت تقول إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤوليات معينة بموجب القانون الإنساني الدولي، فإما أن يحث الدول على تنفيذ التزاماتها أو أن يقدم الدعم للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي. وينبغي تقديم المزيد من المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الوقت الراهن، والمزمع القيام بها مستقبلا، من أجل المرأة في الأراضي المحتلة. وقالت إنها لا تشير فحسب إلى الوضع في فلسطين بل أيضا إلى الجولان السوري المحتل. وأضافت أن بلدها سيطلق حملة في بداية عام ٢٠٠٩ لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، وأن السيدة مايانيا دُعيت للمشاركة.

٣٨ - **السيد زيدان** (المراقب عن فلسطين): لاحظ أن تقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/63/214) لم يذكر النساء اللواتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي. ففي الأرض العربية المحتلة، أمضت النساء من سن الواحدة والأربعين فما أقل حياتهن بأكملها تحت الاحتلال، ويتعرضن للعنف، وهدم البيوت، والإهانة عند نقاط التفتيش، والسجن، وتدمير الأرض الزراعية. وأعرب عن أمله، في أن يتم التصدي لهذه المسألة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١.

٣٩ - **السيد سواريز** (كولومبيا): قال إن وفد بلده يود أن يشدد على أهمية ضمان الاتساق على نطاق المنظومة وإصلاح الهيكل الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن الأمين العام قد طلب إليه تقديم تقرير عن الموظفين، وهياكل الإدارة، والمهام المحددة والعلاقات مع لجنة وضع المرأة. إذ أن هذه المعلومات ضرورية للوصول إلى اختيار مستنير. وأضاف أن تقريرا من منظمة اليونيسيف عن تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية قد أشار إلى أوجه قصور محددة في تعميم المنظور الجنساني في تلك المنظمة. وسأل عن الكيفية التي يمكن بها للوكالات الدولية أن تكفل مراعاة هذه الاستنتاجات في عملها.

٤٠ - **السيد فيشي** (فرنسا): قال إنه وفقا لدراسات تجريبية أجريت مؤخرا في الاتحاد الأوروبي، فإن العنف ضد المرأة له تأثير في الجانب الاقتصادي بالإضافة إلى أنه ينطوي على تكلفة في الجانب الإنساني. وسأل عن العمل الذي يمكن القيام بتوجيه الانتباه إلى ذلك البعد من أبعاد المسألة والمساعدة في قياس الأثر الاقتصادي للعنف ضد المرأة.

٤١ - **السيدة مايانيا** (الأمين العام المساعد، المستشار الخاص للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): في ردها على الأسئلة المطروحة، قالت إنه لا توجد بعد وسيلة منهجية لمعرفة أسباب اللاتوازن الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة، أو أسباب الصعوبات التي تواجه المنظمة في الاحتفاظ بالموظفات. ومن الأسباب المحتملة أن من الصعب في بعض البلدان المستضيفة أن يحصل أزواج العاملين على حق العمل. وتتفاوض المنظمة حاليا لتحسين الوضع.

٤٢ - وأضافت أن عاملا آخر هو أن الدول الأعضاء غالبا ما تقدم مرشحين معظمهم من الذكور. ويصر الأمين العام الآن على أن أي قائمة موجزة لمرشحي الوظائف من رتبة مد-٢ يجب أن تشتمل على امرأة واحدة على الأقل. وقد أصبحت المشكلة أكثر حدة في الرتب الأعلى، ومن الضروري التأكد من الإعلان عن الشواغر خارج المنظمة. ولا توجد حاليا إحصاءات تبين نسبة موظفات الأمم المتحدة من البلدان النامية. غير أن الموقع الشبكي لرصد وضع المرأة (Women Watch) يحتوي على بيان بجنسيات الموظفات.

وأعربت عن أملها أن يتيسر إضافة إحصاءات عن ذلك في التقرير القادم حول هذا الموضوع.

٤٣ - وتابعت تقول إن حملات الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة ينظم جزء منها على مستوى فرادى الوكالات وينظم الجزء الآخر على نطاق المنظومة. وقد صادقت على الحملات من النوع الأخير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وسوف تصدر تفاصيلها قريبا. وسيتم الاحتفال في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة بعقد حلقة نقاش دولية للشباب وحفل موسيقي. وقالت في الختام إن مشاورات تجري حاليا بين وكالات الأمم المتحدة، وقد تم إعداد استراتيجية وبرنامج. وتقوم كل الوكالات المعنية بإدماج منظورات جنسانية في عملها، مع إعطائها أولوية متقدمة في أغلب الأحوال.

٤٤ - **السيدة هنّان** (مدير شعبة النهوض بالمرأة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إنها أحاطت علما بالمسألة التي أثارتها ممثلة الجزائر وإنها ستعود بتقرير عنها. ثم ردت على تعليقات ممثلي السودان والجمهورية العربية السورية والمراقب عن فلسطين، فقالت إن تقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/63/214) لم يركز إلا على المعلومات المقدمة من ٤٤ من الدول الأعضاء. أما تقرير الأمين العام بشأن القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها (A/63/216)، فهو يستند إلى مساهمات ٢٩ من الدول الأعضاء و ١٦ من وكالات الأمم المتحدة.

٤٥ - وأضافت أن الرسالة الإخبارية بشأن العنف ضد المرأة التي تصدرها الشعبة ستستمر في الظهور على أساس ربع سنوي. ويحتوي تقرير اليونيسيف عن تقييم حالة تنفيذ السياسة الجنسانية على بعض الاستنتاجات المهمة التي يجري حاليا توزيعها. وتسهم شعبة النهوض بالمرأة في هذه التقييمات بصفة منتظمة.

٤٦ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/63/214) يحتوي على معلومات قيّمة عن التكلفة الاقتصادية للمشكلة. وأعربت عن أملها أن تضيف الدول الأعضاء معلومات ذات صلة إلى قاعدة بيانات الشعبة، وأن تستفيد وكالات الأمم المتحدة من هذه البيانات في عملها. ويمكن أيضا مناقشة الموضوع في رسائل إخبارية، وإثارته في تقارير الأمين العام وفي نشاط فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة.

٤٧ - **السيدة ألبردي** (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن الصندوق يقوم بنشاط متزايد بجانب الشركاء المحليين سواء في الجمهورية العربية السورية أو في الأرض العربية المحتلة. ويساعد الصندوق، بتمويل من حكومة إيطاليا، ضحايا العنف ضد المرأة. ويواصل الصندوق دعمه للبرامج الاقتصادية التي تقدم المساعدة للمرأة في قطاع غزة والضفة الغربية. ويتعاون مع الائتلاف النسائي من أجل السلام، الذي يمثل جماعة من النساء الإسرائيليات والفلسطينيات ومن بلدان أخرى، ملتزمة بالسلام على أساس حل الدولتين.

٤٨ - وقالت ردا على السؤال الذي طرحه ممثل كولومبيا، إن الأمم المتحدة تعمل لإنشاء وكالة جديدة، تركز على المسائل الجنسانية، وتكون مزودة بموارد أكثر وبفرص التعامل مع هيئات صنع القرار داخل المنظمة. وقالت ردا على سؤال ممثل فرنسا إنه من المهم ترجمة الكلمات إلى أعمال وتوفير موارد أكثر لمكافحة العنف ضد المرأة. فالصندوق الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة يحتوي الآن على حوالي ٢٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٩، بينما كان الهدف تدبير ١٠٠ مليون

دولار. واختتمت قائلة إن فرنسا، التي ترأس الاتحاد الأوروبي حاليا، أمامها فرصة لإحاطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بهذا الشاغل.

٤٩ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): لاحظت أن مديرة شعبة النهوض بالمرأة ذكرت أن تقرير الأمين العام (A/63/214) لا يتضمن إلا الردود الواردة من الدول الأعضاء. وأضافت أنه من المهم، مع ذلك، إرسال طلبات المعلومات أيضا إلى السلطات المحتلة. وفيما يتعلق بالنقاط التي أشارت إليها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فقد أوضحت أن سؤالها لا يشير إلى أنشطة الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، بل إلى الأنشطة في الجولان السوري المحتل.

٥٠ - **السيدة شيمونوفيتش** (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إن لجنتها حققت نتائج إيجابية في العام المنصرم، وهذا جزئيا بفضل تمديد الوقت الذي خصصته الجمعية العامة لاجتماعات اللجنة. وقد نظرت اللجنة في تقارير مقدمة من ١٦ دولة طرف وواصلت بحث سبل ترشيد العملية. وسعت اللجنة أيضا إلى تحقيق الاتساق في طرائق عملها واعتمدت مبادئ توجيهية لتسترشد بها الدول الأطراف لدى رفع التقارير عن التزاماتها بموجب المعاهدات ذات الصلة. واعتمدت اللجنة أيضا إجراء للمتابعة لضمان سهولة الاطلاع على الملاحظات الختامية للجنة، وأن تكون هذه الملاحظات محددة وقابلة للتنفيذ بدرجة أكبر. وقد قام وفد من اللجنة بزيارة متابعة إلى لكسمبرغ، كانت الأولى من نوعها. ومن المأمول فيه أن تسير دول أطراف أخرى على منوال هذا البلد.

٥١ - وتابعت تقول إن اللجنة ركزت أيضا على الدول الأطراف التي لا تقدم تقارير. فقد أصدرت دعوة خاصة إلى الدول الأطراف المتأخرة منذ أمد بعيد في تقديم تقاريرها الأولية والدورية، لكي تقدمها بحلول تاريخ محدد، وفي غياب ذلك فإن اللجنة ستنظر في حالة التنفيذ في الدولة الطرف المعنية قبل تقديم التقرير. وقالت إن الدول التي دعيت إلى تقديم تقرير قامت بالفعل بتقديمه. وستواصل اللجنة استكشاف السبل لتشجيع الدول على تقديم التقارير، بوسائل تشمل على الأخص توصية تلك الدول بأن تسعى للحصول على مساعدة تقنية من هيئات الأمم المتحدة المختصة.

٥٢ - وأردفت تقول إن اللجنة سعت أيضا إلى توسيع نطاق أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ الاتفاقية، وهو ما يمثل أساسا، وإن لم يكن حصريا، مسؤولية الدول الأطراف نفسها. وقد أكدت اللجنة منذ وقت طويل على دور المنظمات غير الحكومية في تلك العملية. وهي تشدد حاليا أيضا على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والنواب البرلمانيين في هذا الشأن.

٥٣ - وأضافت أن عمل اللجنة، حتى وقت قريب، كان مدعوما من شعبة النهوض بالمرأة. ثم حدث تغيير مؤخرا، أصبحت فيه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الهيئة المسؤولة عن تقديم الدعم لعمل اللجنة. وهذا يعني أن اللجنة تحتل الآن مكانا مركزيا في الإطار الحكومي الدولي لحقوق الإنسان القائم على المعاهدات. وفي الوقت ذاته، تحتفظ اللجنة بروابط وثيقة مع شعبة النهوض بالمرأة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٥٤ - واستطردت تقول إنه بوجود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحتفل حاليا بذكراه الستين، وما تلاه من صكوك، مثل إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، المعتمد منذ ١٥ سنة، فقد أدمجت حقوق النساء والفتيات في حقوق

الإنسان ككل. ويُنظر إلى العنف ضد المرأة الآن باعتباره إحدى مسائل حقوق الإنسان، وليس شأنا يخص العائلة أو شأنا خاصا.

٥٥ - وذكرت أنه بالرغم من أن التصديق العالمي على الاتفاقية لم يتحقق، فإن هذا الهدف بات قريبا، وأحرز تقدم كبير نحو إزالة التحفظات على الاتفاقية. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات، أولها التمييز والعنف ضد المرأة استنادا إلى مواقف قائمة على السلطة الأبوية. وظهر ذلك للجنة من حقيقة أن قوانين وعادات وممارسات تمييزية ما زالت قائمة في دول أطراف من جولة إلى أخرى من جولات تقديم التقارير. وقد شجعت الاتفاقية على إدخال تغييرات كبيرة على أرض الواقع، وأحدثت تحولات في حياة الكثيرين، ولكن ضعف ذيوعها وقلة الموارد يقفان حائلا حتى الآن أمام الاستغلال التام لإمكاناتها.

٥٦ - السيد مرغاريان (أرمينيا)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

٥٧ - **السيدة أكبر** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن التقدم الذي أحرز نحو تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ليس كافيا. فتأنيث الفقر آخذ في الزيادة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وبعض الأسر التي تعولها إناث تنفق أكثر من نصف دخلها على الأغذية. وفي هذا الصدد، فإن الخروج بنتيجة ذات وجهة إنمائية من مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية الحالية، والأمن الغذائي، والإنتاجية الزراعية، وإلغاء الدين الأجنبي، كلها أمور ستكون حاسمة للحد من الفقر والجوع المستمرين في البلدان النامية.

٥٨ - وأضافت أنه لم يحدث تحرك بالدرجة الكافية نحو زيادة الحصول على التعليم ذي الجودة المرتفعة، بالرغم من القيام بالكثير لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي ومحوالأمية. فالارتقاء بمهارات المرأة من خلال التعليم والتدريب من شأنه أن يوفر لها فرصا أكبر للمشاركة في الاقتصاد ولتحسين الرفاهية لأسرتها.

٥٩ - وتابعت تقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تود الحصول على معلومات عن الأنشطة المنفذة في إطار حملة الأمين العام المسماة ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، وهي الحملة التي أطلقت في شباط/فبراير ٢٠٠٨. فاستمرار التراعات في أجزاء كثيرة من العالم يشكل عقبة أمام القضاء على العنف ضد المرأة، ويجب إيلاء الاهتمام لمعاناة النساء اللاتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي. وفي الحالات التي ترتكب فيها انتهاكات جسيمة ضد النساء، يجب تقديم الجناة إلى المحاكمة. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب.

٦٠ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بوضع المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة، فمن دواعي القلق الشديد أن التقرير الرسمي للأمين العام عن هذا الموضوع لم ينشر في غضون الإطار الزمني المقرر. والتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الأمم المتحدة ليس مرضيا. ففي عام ٢٠٠٧، زاد عدد النساء في الفئة الفنية والفئات العليا بنسبة تقل عن واحد في المائة. وفي نهاية ٢٠٠٧، لم يكن قد حقق التوازن الجنساني سوى ٢ من ٣١ هيئة من هيئات الأمم المتحدة. وباستثناء لجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لم تشكل نسبة النساء إلا ٢٣ في المائة من العاملين في هيئات معاهدات حقوق الإنسان السبع. وبصفة عامة، فإن التقدم في هذا المجال محبط للغاية.

٦١ - وأردفت قائلة إن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة تمثل تحديا صعبا. ففي كثير من البلدان النامية، لم يتحقق تقدم كبير، أو أي تقدم على الإطلاق، في خفض

معدلات الوفيات النفاسية. وتشير آخر التقديرات إلى أن ما يزيد على نصف مليون امرأة يمتن كل عام من المضاعفات التي يمكن علاجها ومنعها أثناء الحمل والولادة، مثل ناسور الولادة.

٦٢ - وتابعت تقول إن هناك حاجة إلى ما يقدر بـ ١٣ بليون دولار سنويا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الأهداف تتطلب إعادة تخصيص الموارد وإيجاد مصادر تمويل إضافية ويمكن التنبؤ بها. وثمة حاجة إلى التزام أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالأزمات العالمية في مجالات الاقتصاد والطاقة والغذاء والمناخ، وضعف الدعم من المؤسسات المالية الدولية، والانخفاض المستمر للمساعدة الإنمائية الرسمية، تشكل بعض العوائق التي تواجه البلدان النامية في محاولاتها بلوغ هذه الأهداف.

٦٣ - **السيد فيشي** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، والبلدان التي تمر بعملية التثبيت والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أرمينيا وجورجيا وأيسلندا وليختنشتاين وجمهورية مولدوفا والنرويج وأوكرانيا، فقال إنه لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النهوض بالمساواة بين الجنسين، ينبغي إنشاء كيان جنساني جديد، يوضع تحت إدارة نائب الأمين العام، لغرض تجميع المهام المتعلقة بوضع المعايير والمهام التحليلية في الهيكل القائم حاليا، والقيام بدور تقني وموجه لوضع السياسات والبرامج. فالمرأة رصيد للمجتمع وتحتل مركزا أساسيا في التنمية. وبدونها لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة. وهي تقوم أيضا بدور رئيسي في بناء السلام. ولذلك ينبغي تعزيز تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن أعمال العنف الجنسي ضد المدنيين في النزاعات المسلحة.

٦٤ - وأضاف قائلا إن المساواة بين الجنسين عنصر مركزي لتحقيق الديمقراطية، حسبما ورد في استنتاجات مؤتمر عقد مؤخرا برعاية المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية. ونتيجة لذلك المؤتمر، دعا ما يزيد على ٤٠ من القيادات النسائية البارزة من أنحاء العالم الأمين العام أن يعقد مؤتمرا وزاريا في عام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويعكف الاتحاد الأوروبي على إعداد مجموعة من الاستنتاجات عن المؤشرات الخاصة بمسألة المرأة في النزاع المسلح، وهي من المجالات ذات الأولوية في منهاج عمل بيجين. وتتبع هذه المجموعة من المؤشرات سلسلة من المؤشرات الأخرى التي اعتمدت بالفعل بشأن مسألتي العنف ضد المرأة، والمرأة والصحة، ومسائل أخرى.

٦٥ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولتنفيذها بشكل كامل، ويدعو جميع الدول الأطراف إلى سحب جميع التحفظات المنافية لمبادئ الاتفاقية. ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط، في الأمم المتحدة، الكثير من القرارات والتدابير من أجل الاعتراف العالمي بحقوق المرأة، ويؤيد القرارات التي قدمتها دوله الأعضاء لمواصلة مكافحة العنف ضد المرأة. ويشكل قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ بعنوان ''تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة'' تطورا رئيسيا في هذا الصدد.

٦٦ - وأردف يقول إن الاتحاد الأوروبي يضع حقوق المرأة في صُلب سياسته الخارجية على المستويين السياسي والمالي على السواء. وتوضع سياسات وبرامج عديدة داخل الاتحاد الأوروبي لمعالجة تمثيل المرأة الذي ما زال غير واف، فضلا عن معالجة الصعوبات التي تواجه المرأة في المجتمع والحياة

الاقتصادية ومكان العمل. ويحتوي توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥، على خمسة مبادئ للتعاون الإنمائي تؤيدها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد. ويبرز توافق الآراء أهمية المساواة بين الجنسين في سياق الطرائق المطبقة في مجال المعونة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن المساواة بين الجنسين لا يمكن تحقيقها بدون ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، ويعيد التأكيد على أن توسيع إمكانيات الحصول على المعلومات والخدمات في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية أمر ضروري لتحقيق منهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل القاهرة، والأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - عاد السيد مايور (هولندا) إلى مقعد الرئاسة.

٦٨ - **السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن رؤساء دول الجماعة وقعوا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن المسائل الجنسانية والتنمية، الذي جمع بين الالتزامات المعلنة في السابق بشأن المساواة بين الجنسين في صك إقليمي واحد. وقد جاء توقيع البروتوكول تتويجا لعملية مطولة اكتسبت خلالها حكومات الدول الأعضاء في الجماعة والمجتمع المدني دروسا مهمة فيما يتعلق بالحاجة إلى التمويل الوافي، وإشراك أصحاب مصلحة متعددين، وإقامة شراكات بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، والحكومة، وحملات كسب التأييد على نطاق عريض على المستوى الوطني. والمساعدة التقنية والإرشاد بشأن الدعوة وكسب التأييد وإعداد السياسات. وقد صدقت جميع الدول الأعضاء في الجماعة على الإضافة للإعلان الخاص بالجنسانية والتنمية بشأن منع العنف ضد النساء والأطفال والقضاء عليه.

٦٩ - وأضاف أن الجماعة متفائلة بالتقدم المحرز في مناقشات الجمعية العامة حول إقامة هيكل جنساني داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد وفرت المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي عقدت مؤخرا، فرصة لاستعراض التقدم الذي تحقق في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن دواعي القلق الشديد أن المجتمع الدولي لا يسير بالسرعة المطلوبة لتحقيق الهدف المتعلق بصحة الأم. وتؤيد الجماعة توصيات الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بدعم الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة (A/63/222) وترغب في الإشادة بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إذكاء الوعي والتعجيل بالعمل للتصدي لهذه المشكلة.

٧٠ - وتابع يقول إن الجماعة تود أيضا الإشادة بعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وخصوصا في إذكاء الوعي بمسألة الاتجار بالنساء والفتيات، والعنف ضد المرأة. ويحتاج أعضاء الجماعة إلى مساعدة أكبر في مجال جمع بيانات موثوقة بشأن نطاق وطبيعة هذا الاتجار، ويدعون إلى زيادة التمويل للصندوق حتى يتمكن من تنفيذ ولايته بكفاءة أكبر. وتؤكد الجماعة أيضا التزامها بتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٧١ - **السيد تالبوت** (غيانا): قال وهو يتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي ضمنت صوتها إلى البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن وفود بلدان الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق إزاء إنعدام التقدم بشأن المساواة بين الجنسين. ولاحظ أن الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة ركزت على مسألة تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأكد على الطابع الملح لدمج منظور جنساني في إعداد الميزانيات الوطنية، واسترعى

الانتباه، في هذا الخصوص، إلى مؤتمر المتابعة الدولي المرتقب لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٧٢ - وأضاف قائلا إن المؤتمر سيوفر فرصة لإيلاء مزيد من الاهتمام لدور المرأة في التنمية، فضلا عن التصدي للفجوات التمويلية الحالية. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للحاجة إلى تعزيز الاحترام لمعايير العمل والتشديد على الحاجة إلى مزيد من المسؤولية الاجتماعية والحساسية الجنسانية من قبل قطاع الأعمال، والتأكد من أن النفقات الاجتماعية الإضافية المتوافرة بفضل خفض الديون تأخذ في الحسبان المنظور الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الإنمائية.

٧٣ - وتابع قائلا إن المرأة تمثل نسبة مهمة من العمال المهاجرين، وما زالت معرضة لأشكال عديدة من التمييز. وتنظر الجماعة الكاريبية إلى المنتدى العالمي القادم حول الهجرة والتنمية، الذي سيعقد في الفلبين، كفرصة مهمة لاسترعاء الانتباه إلى الأبعاد الجنسانية للهجرة الدولية.

٧٤ - وأردف يقول إن الاهتمام على المستوى الإقليمي، يركز كأمر ذي أولوية، على مسائل مثل: القضاء على الفقر، لا سيما بين النساء، وتعميم المنظور الجنساني في الإطار الاستراتيجي الإقليمي الكاريبي الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد سنت بلدان المنطقة أيضا تشريعات تركز على إنشاء الآليات لإنهاء العنف ضد المرأة وإزالة آثاره. وحققت دولتان من الجماعة الكاريبية بالفعل المقاييس المتفق عليها بخصوص المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في الحياة العامة وفي اتخاذ القرار، كما تشغل المرأة منصب رئيسة مجلس النواب في خمس دول أخرى. ويتمثل الاتجاه العام في زيادة مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية في جميع بلدان المنطقة.

٧٥ - **السيدة ستيوارت** (كندا): تكلمت باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن المجتمع الدولي، في سياق الاتساق على نطاق المنظومة، أمامه فرصة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة الجديدة، والتي تكون مجهزة على النحو المناسب لدعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها إزاء حقوق المرأة والمساواة. ويجب على الهيكل الجديد في الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، أولا وقبل كل شيء، أن يعزز الأداء على المستوى القطري لدعم المسؤولية والقيادة الوطنيتين بصورة أكبر. وينبغي أن يعزز الهيكل الجديد اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة وأن يضمن إعطاء السلطة الوافية للدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز الدمج وتركيز الاهتمام على المسائل الجنسانية.

٧٦ - **السيد اوتشوا** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن البلدان المنتمية لمجموعة ريو أحرزت تقدما في تطوير أطرها التشريعية والتنظيمية لكي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٢ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وتتطلع إلى الحصول على ورقة الطرائق التفصيلية المطلوبة في هذا القرار بهدف تسهيل اتخاذ الجمعية العامة لإجراء موضوعي خلال الدورة الثالثة والستين.

٧٧ - وأضاف قائلا إن البلدان المنتمية لمجموعة ريو تعمل لإذكاء الوعي بشأن الحاجة إلى منع العنف ضد النساء وحمايتهن من أشكال التمييز العديدة التي يتعرضن لها. وتنفذ بلدان المجموعة بوجه خاص خططا موجهة إلى حماية الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، ومكافحة تأنيث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز إمكانية التجاء المرأة للمحاكم. وهي ترحب بالاهتمام الخاص الموجه في مناطق مختلفة من العالم لمنع العنف ضد المهاجرات، وتشجع جميع الدول على اعتماد خطط لمعالجة هذه المسألة.

٧٨ - وتابع قائلا إن مجموعة ريو تتطلع إلى تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دورتها الثامنة والأربعين وترحب بإصدار تقرير الصندوق بعنوان: ''تقدم المرأة في العالم ٢٠٠٨-٢٠٠٩''. وتلاحظ بارتياح منجزات معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وتحث الأمين العام على الاستمرار في تعزيز هذا المعهد.

٧٩ - واختتم قائلا إن مجموعة ريو تود أن تعلن عن الجهود الإقليمية التي بدأت مؤخرا في إطار حملة ''تحقيق نتائج فورية لصالح النساء والأطفال'' التي تهدف إلى تحقيق الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة أمريكا اللاتينية. وترحب أيضا باعتماد التقرير الأول لنصف الكرة الغربي عن التوصيات الرامية لتنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله، المعروفة باسم اتفاقية بيليم دو بارا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.